القسم الثاني	مصطلح الحديث الصحيح عند الفقهاء والأصوليين
الأهداف الخاصة	1- أن يستعرض الطالب شروط الحديث الصحيح عند الفقهاء والأصوليين. 2- أن يقارن الطالب بين شروط المحدثين وشروط الفقهاء والأصوليين للحديث الصحيح. 3- أن يناقش الطالب شروط الحديث الصحيح عند الفقهاء والأصوليين.
تعريفه	
١- شروط الاتصال	مفهوم الاتصـــال لدى غالب الفقهاء هو أن يكون الأداء على وجه تســكن إليه النفس؛ لذلك قبلوا الحديث المرســل، وحديث المدلّس الثقة ولو لم يصــرح بالسماع؛ لأن الراوي الثقة عنده من الديانة والورع ما يمنعه من نسبة القول إلى غير قائله. (انظر: الحديث الصــحيح ومنهج علماء المســلمين في التصــحيح ص١٨٩).
٢- شروط الراوي	
أ- عدالة الراوي	يشترك الفقهاء والمحدثون في اشتراط العدالة والإسلام والبلوغ في الراوي عند الأداء، ولكن نظر الفقهاء يميل نحو التســاهل في تفسـير العدالة المشــترطة في الراوي والشــاهد، وخاصــة الفقهاء من الحنفية، حيث فســروا "العدالة" بإنها: إظهار الإســلام مع ســلامة المســلم من فســق ظاهر"؛ ولذلك فهم يقبلون حديث المبتدع ما دام صــادقا، وكذا حديث "المســتور"، و"مجهول الحال"، و"مجهول العين" للسلامة من الفسق الظاهر. (انظر: نفس المرجع ص١٨٦-١٨٧)
ب- ضبط الراوي	الي تقتضـيه قواعد الفقهاء والأصـوليين هو قبول حديث الراوي العدل إذا ترجح ضبطه على خطئه ولو كثر خطؤه، ما دام أنه أقل من صوابه. واختلف الأصــوليون في قبول حديث الراوي إذا اســتوى ضــبطه وخطأه، فقبله جماعة، ورده جمهورهم. (نفس المرجع ص١٧٨-١٨٨)
٣- شروط السلامة من العلة القادحة في المتن	الســلامة من العلة القادحة شــرط معتبر عند الفقهاء إلا أن مفهوم "العلة" عندهم مغاير لمفهومها عند المحدثين، وقد انفرد بهذه العلل فقهاء المالكية والحنفية في رد خبر الواحد: فأشهر هذه العلل عند فقهاء المالكية: ١- مخالفة الحديث الصحيح لعمل أهل المدينة. ٢- معارضة الحديث القياس أو قاعدة من قواعد الشرع، عند بعضهم. ومن أهم هذه العلل عند الحنفية: ١- عمل الراوي بخلاف خبره (أو مخالفة الراوي لمرويه) فالعبرة عندهم برأيه لا بمرويه. ٢- أن يكون خبر الآحاد فيما تعم به البلوى. ٣- أن يكون خبر الآحاد في الحدود والكفارات. ٤- أن يكون الخبر متضمنا زيادة على النص القرآني. ٥- أن يعـارض الخبر القيـاس والراوي غير فقيـه. (ينظر: المرجع الســـابق ص١٩٠-٢٠٤).